دور حوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية

أ.**حوحو فطوم** جامعة بسكرة– الجزائر

د.**مرغاد لخضر** جامعة بسكرة– الجزائر

الملخص.

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم أجزاء النظام المالي، و استقرار هذا الأخير مرتبط باستقرار النظام المصرفي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هو عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي.وتعتبر الحوكمة من الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص، و يعد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية في البنوك عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية، و سوء هذه الحوكمة يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

Résumé :

Le système bancaire est l'un des éléments les plus importants du système financier, et la stabilité de celui-ci est lié à la stabilité du système bancaire, et parmi les raisons qui l'ont conduit à l'instabilité est la mondialisation des marchés financiers et L'émergence d'un grand nombre d'innovations financières qui ont conduit à la réduction de l'efficacité des outils traditionnels visant à assurer la stabilité dans le système bancaire. la gouvernance des méthodes modernes importantes qui visent à maintenir et à garantir la stabilité du système financier dans son ensemble et le système bancaire en particulier , La gouvernance d'entreprise dans les banques est un élément essentiel afin d'améliorer l'efficience économique, et une mauvaise gouvernance pourrait être désastreuse pour la stabilité économique et financière

مقدمة.

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، و استحداث أدوات مالية جديدة، و انفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبقة، إضافة إلى انه أصبح واحدا من الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي وأصبح ضرورة عامة وملحة يفرضها تشابك الأسواق وتطورها ضمن عالم حولته ثورة المعلومات والتقنيات إلى قرية صغيرة معولمة.

وفي ظل اشتداد المنافسة بين المصارف في الأسواق المحلية وأيضا في الأسواق الدولية، وازدياد الضغوط على مصادر التمويل لدى هذه المصارف وأيضا على ربحيتها، اتجهت الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية بشكل متزايد خلال السنوات الماضية، إلى التركيز على أنشطة أسواق رأس المال كميدان متنامي الأهمية بالنسبة لأعمالها ومداخيلها وحصتها السوقية وربحيتها العامة، و على الرغم من هذه التطورات الايجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات الدول ولعلى ذلك يعود إلى تزايد المخاطر المصرفية و على رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

و نتيجة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل للرقابة و الإشراف على البنوك عدة أوراق عمل في سنة 1998تم التركيز فيها على أهمية الحوكمة المؤسسية في البنوك، كما أصدرت سنة 1999نشرة بعنوان تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك، إضافة إلى ذلك أصدرت سنة 2006نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة الثمانية للبنوك.

ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية دراستنا المتمثلة في:

ما هو أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت الدراسة إلى النقاط التالية:

أولا: ماهية حوكمة المصارف

ثانيا: لجنة بازل و الحوكمة المؤسسية للبنوك

ثالثا:أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية

أولا: ماهية حوكمة البنوك(المصارف).

1- مفهوم حوكمة الجهاز المصرفي و المالي.

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي و المالي، مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا للمؤسسة و حماية حقوق حملة الأسهم و المودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، و التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي و سلطات الهيئة الرقابية و تطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة و الخاصة و المشتركة.

و يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها

المصارف من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك و التشغيل و حماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين. (ناصري وهيبة،2008 /2009، نظر يوم 2012/6/4).

كما تعرف على أنها مجموعة من النظم، والهياكل التنظيمية، والمعلومات المستخدمة في تحديد الأساليب السليمة التي يستند إليها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، في إدارة جميع الاستراتجيات والعمليات المنفذة من قبل البنك، وتحدد الحوكمة دور ومسؤوليات السلطات وحقوق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، كما تحدد الحوكمة أيضا العلاقة فيما بين الهيئات والشركات التابعة، بالإضافة إلى العلاقة بين المساهمين، والبنك وأطراف المصالح. (محمد طارق يوسف، محمد هلال،2010 ،ص 7).

2- أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي.

يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف في النقاط التالية:

- تعتبر الحوكمة المؤسسية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك؛
- تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية والعكس إن كانت الحوكمة سيئة خاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي. وخير دليل على ذلك، ما حصل في الأزمة المالية الآسيوية؛
- للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:
- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي؛
- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين)؛
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك؛
- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان للتأكد من أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من

ذلك. بمعنى لابد من تكوين سياسات إدارة المخاطر، و التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات؛ (عبد الرزاق خليل، الطيب داودي، نظر يوم2012/06/11)

3- العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي.

✓وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛

✓وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة:يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا. وتعد الإدارة العليا مسئولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسؤولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك؛

✓أسيس بعض اللجان المتخصصة مثل:

لجنة إدارة المخاطر: والتي تتولى الإشراف على أنشطة الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وغير ذلك من أنواع المخاطر المختلفة؛

لجنة المراجعة: تتولى الإشراف على مراقبي البنك سواء من الداخل أو الخارج، حيث تكون لها سلطة الموافقة على تعيينهم أو الاستغناء عنهم، والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها، استلام التقارير المرفوعة منهم؛

لجنة المكافآت: تتولى الإشراف على مكافآت الإدارة العليا والمسؤوليات الإدارية الأخرى؛

لجنة الترشيحات: تقوم بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتوجه عملية استبدال أعضاء المجلس؛

✓أمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا:تعد الإدارة العليا عنصرا أساسيا في الحوكمة، ففي حين يمارس مجلس الإدارة دورا رقابيا تجاه أعضاء الإدارة العليا، فإنه يجب على مديري الإدارة العليا ممارسة دورهم في الرقابة على المديرين التنفيذيين المتواجدين في كافة أرجاء البنك؛

✓مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة:لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا بدقة في حالة نقص الشفافية ويحدث ذلك عندما لا يتمكن أصحاب المصالح والمتعاملين في السوق وعامة الناس من الحصول على المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف البنك؛

✓ور السلطات الرقابية: يجب أن تكون السلطات الرقابية على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء المؤسسة. ويجب أن تتوقع قيام البنوك بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة، كما يجب أن تقوم السلطات الرقابية بالتأكد من أن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات المصرفية قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما ينبغي؛

حسب ما سبق من الواضح أن التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي من اولويات مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي.(معراج عبد القادر هواري، احمد عبد الحفيظ امجدل، ص ص12-13).

4- عملية إدارة المخاطر في المصارف.

1)مفهوم المخاطر المصرفية.

تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسات المصرفية، لذلك فإنه ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازن بين فرصة الحصول على عوائد لها و بين مواجهتها، و ينبغي أيضا أن يتسع حذرها من المخاطرة إلى كل أشكالها بما فيها تلك المخاطر البنكية البحتة التي لا تستدعي متابعة العميل عند وقوعها بل يتحملها البنك فقط. و يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، و إنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها، و هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية، و من أهمها أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك.

و تنقسم المخاطرة إلى نوعين، فمنها ما هو عام و هو نوع يخرج عن إرادة البنك و العميل معا، كمخاطر التضخم، مخاطر الدورة الاقتصادية، مخاطر تغير أسعار الفائدة و أسعار الصرف...الخ، و منها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك و عميله، و بصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة. (بريش عبد القادر،2005-2006، ص205).

2)أنواع المخاطر المصرفية.

✓**المخاطر الائتمانية:** إن مفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر، مهما كانت الضمانات المقدمة. فالخطر ملتصق بالقرض والبنكي يجب عليه دائما الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزامه. ومن أمثلة مخاطر الائتمان أو القروض مثل مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك ، أو مخاطر التركز الائتماني..الخ. (حسين بلعجوز، 2005،ص 5)؛

✓**المخاطر القانونية:** وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف؛

✓ **خطر المر دودية:** يهدف المصرف إلى تعظيم الربح وذلك تبعا للطابع التجاري لنشاطه و التخفيض من الخطر بجميع أنواعه، و مركز خطر المر دودية ينتج من ارتفاع التكاليف المصرفية و التخفيض في هامش نوع و يتمثل الخطر في هذه الحالة في معدل الفائدة الدائن و المدين و الرصيد بينهما؛ (فريد كروتل وآخرون، ص6).

✓**المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** يتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية؛ (معارفي فريدة، مفتاح صالح، 2007، ص ص4-5).

✓**مخاطر التشغيل:** متعلقة بأداء الخدمات أو مختلف المنتجات المصرفية، وقد تحدث نتيجة لوجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، أو لنتيجة لأعطال في نظام التشغيل الالكتروني للبيانات؛

✓**مخاطر الالتزام:** تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين؛ (سمير الشاهد،2002، ص ص61-62).

✓ **مخاطر أسعار الفائدة:** وتنشأ من سوء التطابق عند إعادة تسعير الأصول والالتزامات؛

✓**مخاطر العملة:** تنتج من حدوث تغيرات في أسعار الصرف وسوء مقابلة بين قيم الأصول والالتزامات ذات العملات المختلفة؛(طارق حماد عبد العال،2007،ص ص773-789)؛

✓**مخاطر السيولة:** يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، و إمكانية حدوث سحب مفاجئ لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد من قدرة البنك؛

✓**مخاطر عدم التنويع:** بمعنى عدم توزيع الائتمان على أكثر من جهة، حيث من الخطر أن يقوم البنك بمنح قروض لجهة واحدة أو لعدد محدود من المقرضين؛(زياد رمضان، محفوظ جودة، 2008، ص 189).

3)مفهوم إدارة المخاطر.

يرى وليامس سميث ويونغ 1995 أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ، وقياسها ، والتعامل مع مسبباتها ، والآثار المترتبة عليها . وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة (محمد علي محمد علي، 2005،ص 2).

ويقصد أيضا بإدارة المخاطر، عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها. (نوال بن عمارة، 2009،ص 2).

ثانيا: لجنة بازل و الحوكمة المؤسسية للبنوك.

1- لجنة بازل.

1) التعريف بلجنة بازل.

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر وسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وأطلق عليها تسمية" لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية "أو" لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"، بعد تفاقم المشاكل البنكية وسيطرة البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت 38% ، وهي الظاهرة التي استمرت لسنوات عديدة حتى أن سبعة من ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم عام 1988 كانت من البنوك اليابانية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك. (عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، نظر يوم 2012/06/09).

بازل1: من أهم منجزاتها الاتفاقية التي تم التوصل إليها في عام 1988 و الخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال الذي عرف بمعيار لجنة بازل، و قد كانت الأهداف الرئيسية للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية و الذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، و تسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي.

بازل2:الاتفاقية الثانية 2004 عندما بدأ التفكير في تعديل بازل واحد في نهاية التسعينات استقر الرأي، و خاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "ماكدونا" بألا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك و هي "إدارة المخاطر"، وبحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، و أن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه و ليس مجرد ضمان استمرار البنك و كفاءة إدارته. (طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، 2008، ص ص9-11).

بازل3: بتاريخ 12 سبتمبر2010 أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات على قطاع البنكي وذلك من خلال بازل3، حيث وضعت مجموعة من القواعد يتعين مراعاتها من قبل البنوك للحد من مخاطر رأس المال والسيولة، وكذا إجراء تقييم شامل لقيمها وهذا لتحسين أداء القطاع المصرفي خلال فترات الإجهاد المالي والاقتصادي، وتحسين إدارة المخاطر و لتطوير الشفافية ونشر المعلومات لدى البنوك.

(Conformité à Bâle III, by SIX Financial Information , le 14/12/2013)

وتهدف إلى استعادة الثقة في طرق الأمن الحديثة و استقرار النظام المالي، ودفع الشركات لإتباع مبادئ الحوكمة لتجنب المخاطر والتميز بالمرونة للتكيف مع التطورات الحاصلة، ومواكبة تكنولوجيا المعلومات مع عدد من المبادرات السياسية الإضافية التي يجري إدخالها.

(Sapiens decision Basel III Solution,le 14/12L2013)

2) أهداف لجنة بازل.

- تقوية صلابة و أمان واستقرار النظام المالي؛
- تعزيز العدالة في الظروف التنافسية بين البنوك؛
- تكوين مناهج أكثر استيعابا و أحسن معالجة للمخاطر المصرفية تلاءم إلى حد بعيد جميع البنوك في كافة أنحاء العالم؛

- المراسلة والاتصال و التحاور مع المختصين والمحترفين في مجال الصناعة المصرفية (بخاصة البنوك الدولية) والمنظمات الفاعلة عالميا (مثل الاتحاد الدولي للمحاسبة، المفوضية الأوروبية، الهيئة الدولية للجان الأوراق المالية، صندوق النقد الدولي...الخ)؛ (محمد زرقون، حمزة طبي، 2008، ص ص4-5)

3)مقررات لجنة بازل.

في بداية تأسيسها ركزت على المخاطر الائتمانية حيث تهدف إلى حساب حدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

كما تم التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك فيه تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال. (بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب، 2008،ص 3).

تقوم هذه الاتفاقية على ثلاث دعائم أساسية:

الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل II .

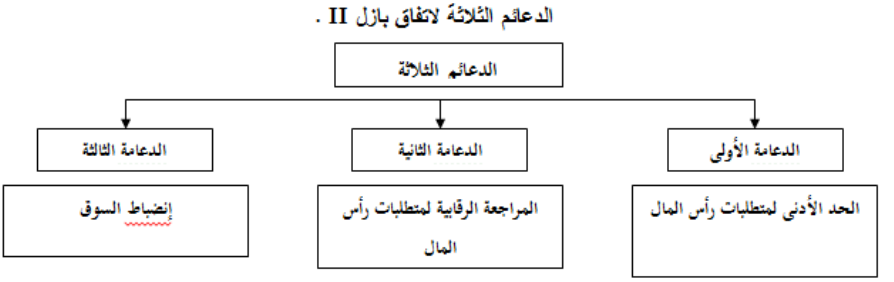

المصدر: لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، المسيلة، 2010، ص 70.

مما لاشك فيه أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العالمية. لذلك سعت لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية:

- ✓الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛
- ✓الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
- ✓تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
- ✓التركيز على المصارف النشطة عالميا؛ (لعراف فائزة،مرجع سابق، ص 70).

2- حوكمة المصارف حسب مقررات لجنة بازل.

1) حوكمة المصارف.

هي مراقبة الأداء من طرف مجلس الإدارة، والإدارة العليا للبنك،وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. (جداييني ميمي، جداييني سامية، 2008، ص 3).

2) أعمال لجنة بازل في مجال حوكمة البنوك.

أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية و تشمل هذه الأوراق مايلي:

- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة سبتمبر 1998؛
- تحسين شفافية البنك سبتمبر 1998؛
- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية سبتمبر 1998؛
- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان ماي 1998؛

و قد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات و الأساليب الفنية و التي تعتبر أساسية للحوكمة المؤسسية السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر، من بينها:

- توافر دليل عمل و معايير للسلوك الملائم، و نظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير؛
- توافر إستراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، و مدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح؛
- التوزيع السليم للمساهمات و مراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات

الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد و حتى مجلس الإدارة؛

- وضع آلية للتعاون و التفاعل بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا و مراجعة الحسابات؛
- توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية و الخارجية و وظائف إدارة المخاطر ؛
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك و كبار المساهمين و الإدارة العليا و متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- تدفق مناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه؛

كما أشارت ورقة أخرى صادرة عن لجنة بازل خاصة بالحوكمة و الإشراف والرقابة على ما يلي:

- يجب الحصول على موافقة من مجلس إدارة البنك أو إحدى اللجان المختصة و كذلك من الإدارة العليا على كافة النواحي المادية لعمليات التصنيف و التقدير، و يجب أن يكون لدى تلك الأطراف فهم عام عن نظام البنك لتصنيف المخاطر و مفهوم تفصيلي عن التقارير الإدارية المصاحبة؛
- يجب أن يكون لدى الإدارة العليا مفهوم جيد عن تصميم نظام التصنيف و كيفية عمله، كما يجب عليها أن توافق على الاختلافات المادية بين الإجراءات الموضوعة و الممارسة الفعلية و يجب على الإدارة أيضا أن تتأكد باستمرار من سلامة عمل النظام؛
- يجب أن يكون التصنيف الداخلي جزءا أساسيا من عملية التقارير لتلك الأطراف، و يجب أن تضم التقارير شكل المخاطر وفقا للدرجة و التغير فيما بين درجات التعرض، و تقدير المعايير ذات الصلة بالنسبة لكل درجة و مقارنة معدلات التعثر في مقابل التوقعات.و قد يختلف عدد مرات تقديم التقارير طبقا لأهمية و نوع المعلومات و مستوى الجهة التي تقدم إليها التقارير ؛ (حبار عبد الرزاق،2009، ص ص84-85).

3) مبادئ الحوكمة الجهاز المصرفي من منظور لجنة بازل.

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1990 ثم أصدرت نسخة معدله منه عام 2005 وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان تعزيز حوكمة الشركات للمنظمة المصرفية يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في:

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب مناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكة الشركات، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشان أعمال المصرف؛

المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وعلى قيمه؛

المبدأ الثالث: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمسائلة؛

المبدأ الرابع: على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته؛

المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والإدارة العليا، استعمال الأعمال التي يقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية و والمراجعين الخارجين ووظائف الرقابة الداخلية؛

المبدأ السادس: على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافئات مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة؛

المبدأ السابع: ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف؛

المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس الإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة؛(امال عياري، ابوبكر خوالد،2012، ص ص11-12).

ثالثا: تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية.

1- انضباط و استقرار السوق المالي.

1) مفهوم الاستقرار المالي.

يعتبر تحليل أثر جودة الحوكمة على الاستقرار المالي من الدراسات حديثة العهد والتي لم يتم تناولها بشكل كاف حتى الآن، ويعود بشكل أساسي إلى عدم توفير تعريف دقيق للاستقرار المالي المرغوب به، و يصعب توفر مقاييس واضحة أو كمية لها .

من هنا فقد اتجهت اغلب الدراسات لتحليل أثر الحوكمة على السلامة المالية بدلا من الاستقرار المالي والتي تعرف بأنها القدرة على مقاومة الأزمات واستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها، وتتميز بأنها أكثر قابلية للقياس، إضافة إلى أن السلامة المالية تشكل عنصرا

رئيسا في المفهوم الكلي للاستقرار المالي. أما المفهوم الأعم والأقل تحديدا للاستقرار المالي فهو طبقا لتعريف ميشكن (Mishkin) يتحقق إذا كان النظام المالي قادرا على توفير توزيع كفؤ لفرص الادخار والاستثمار، ويعتمد على قاعدة متينة وخال من الإختلالات الكبيرة. (جهاد خليل، 2007، ص 8).

وعليه فاستقرار النظام المالي، هو النظام الذي يضمن وجود نشاط اقتصادي سليم وفعال ولديه القدرة على مواجهة الصدمات (الاقتصادية والمالية). (Abouch Mohamed and others,2012,P79)

2) انضباط السوق.

إن حدوث تقلبات متزايدة للأسواق المالية خلال الثمانيات كان نتيجة تحرير أسواق رأس المال، مما زاد من أهمية المعلومات اللازمة لضمان الاستقرار المالي، و مع تقدم تحرير الأسواق المالية و الرأسمالية ازدادت الضغوطات من اجل تحسين الجدوى و فائدة المعلومات المتاحة عن القطاع المالي حيث كان لابد من صياغة حد أدنى من الإفصاح، ووضع شروط تسمح بمراقبة ومتابعة جودة و كمية المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في السوق و الجمهور، حيث أن توفير المعلومات جوهري و أساسي لاستقرار النظام المصرفي، فقد أعطت السلطات التنظيمية تحسين جودة المعلومات أولوية قصوى، كما يتم أيضا تشجيع البنوك على تحسين نظم معلوماتها الداخلية من اجل اكتساب سمعة توفير معلومات جيدة. (ناصري وهيبة، مرجع سابق).

يقصد بانضباط السوق توافر المعلومات(مالية وغير مالية) الدقيقة وفي أوانها، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المتضمنة في هذه الأنشطة.

مما يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل وكفاية رأس المال، وتعرض للمخاطر، وسياستها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضا استراتجيات المصارف والتعامل مع المخاطر، وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك تفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام.

وهذا ما يساعد المصارف على سلامة نظم وتطبيقات إدارة المخاطر، وبناء قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكاناتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر، وبهذا يشكل انضباط السوق عنصرا فعالا و أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي.

وليتم تنفيذ هذه الأهداف، يجب أن يكون للمراقبين الصلاحية الكاملة للطلب من المصارف الإفصاح عن المعلومات بالتقارير الدورية الدقيقة والواضحة، لتستخدم كأساس لعملية انضباط السوق الفعالة. وذلك عن طريق الحوار مع الإدارة العليا، أو بالغرامات المالية إذا اضطرت لذلك. (ميرفت علي ابو كامل، 2007، ص58).

2- رفع أداء السوق المالي.

أكدت المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية في ماي 2002 أهمية انتهاج مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، وذلك للحفاظ على سلامة أسواق المال واستقرار الاقتصاديات، حيث أبرزت دور الحوكمة في تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل. (مريم الشريف جحنيط، 2009، ص15).

كما تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة. (محمد حسن يوسف، 2007، ص5).

حيث يشجع وجود نظام إفصاح قوي على الشفافية الحقيقية ويعتبر احد الملامح المحورية للإشراف على المصارف القائمة، والذي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب في الدول ذات أسواق الأسهم الضخمة والنشيطة أن الإفصاح يمكن أيضا أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك المصارف وحماية المستثمرين. ويمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال. وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن أن يسهم في السلوك غير الأخلاقي وفي ضياع نزاهة السوق وبتكلفة ضخمة ليست بالنسبة للمصارف ومساهميها فحسب بل وللاقتصاد في مجموعه أيضا ويقوم المساهمون

والمستثمرون المحتملين بالوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها وقابلة للمقارنة بتفصيلات كافية عنها كي يقوموا مدى إشراف الإدارة وبهذا يمكنه من اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم المصرف، والملكية، وتصويت الأسهم، ويؤدى عدم كفاية المعلومات أو عدم وضوحها إلى إعاقة قدرة الأسواق على العمل، وزيادة تكلفة رأس المال، وينشأ عنه ضعف في تخصيص الموارد .

كما تساعد مبادئ حوكمة المصارف في تقييم و تحسين الإطار القانوني التنظيمي والمؤسس للمصارف، و أيضا تقدم إرشادات لبورصات الأوراق المالية، والمستثمرين، إلى جانب آخرين ممن لهم دور في عملية تطوير الحوكمة الجيدة، كما توفر الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتماشى مع مصلحة المساهمين والمصرف، وتوفر المتابعة الفعالة التي يمكن عن طريقها قيام الشركات باستثمار مواردها بصورة أكثر كفاءة، والسماح للأسواق المالية بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية من خلال الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة ملكية أسهم المصارف، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات، وبيع حصص جوهرية من أصول المصرف، حتى يتمكن المستثمرون من فهم حقوقهم والملجأ القانوني لهم، وينبغي أن تتم هذه العمليات بأسعار شفافة وفى ظل شروط عادية تحمى حقوق كافة المساهمين وفقا لطبقاتهم. إلى جانب العمل على تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسين. (إبراهيم إسحاق نسمان، 2009، ص ص25-33).

3- ضبط الثغرات و تطوير قدرات البنوك.

إن تطبيق الحوكمة هو مسؤولية الجهات المشرفة ثم تأتي عملية الرقابة و تعزيز تطبيق الحوكمة حيث إن أهداف الرقابة المصرفية جزءا من أهداف الحوكمة في الجهاز المصرفي، وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا انه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية تتمثل في:

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي ويكون ذلك من خلال:

✓تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية ، وضمان عدم تعثرها وحماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل؛

✓وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية؛

●ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي من خلال:

✓فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر؛

✓تقييم العمليات الداخلية للبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية ؛

✓تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛

● حماية المودعين عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية لالتزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول. (شريقي عمر، 2010، ص70).

الخاتمة.

تواجه البنوك اليوم وخاصة المصنفة في الدرجة الثانية من حيث درجة المخاطر ، تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها ، لان إدارة المخاطرة هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كليا ، لأن هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالديناميكية ، والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات أخرى على هذه البنوك، إضافة إلى أن الالتزام بمفهوم الحكومة المؤسسية الجيدة يوفر نظام مالي سليم و معافى و يساهم في دعم سياسات الشركات و يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين و توفير بنية استثمارية أكثر استقرارا.

ومن ابرز النتائج التي أظهرتها الدراسة أن تطبيق البنوك للحوكمة يؤدى إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، واعتمادا على ما جاء في المحاور السابقة من تقييم لأثار الحوكمة المصرفية على الأسواق المالية قمنا بوضع التوصيات التي رأيناها مناسبة ومن أهم هذه التوصيات:

✓ تحسين سيولة البنوك في الأجل القصيرة لتسهيل إدارة السيولة بها وللوفاء بمتطلبات السيولة وفقا مقررات بازل 3؛

✓ التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، ويؤدى تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

قائمة المراجع.

1. إبراهيم إسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة "دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين"**.قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل 1430 هـ 2009 – م، الجامعة الإسلامية – غزة، ص ص 33–25.

2. أمال عياري، أبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر–** الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06–07–ماي 2012، بسكرة، ص ص 11–12.

3. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود و مالية، الجزائر، 2005–2006، ص 205.

4. بودي عبد القادر،بحوصي مجدوب,**مقررات بازل واهميتها في تقليل المخاطر البنكية" مع اشارة الى حالة الجزائر"**. الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطرفي المؤسسات,آفاق وتحديات, ايام 25_26 نوفمبر2008,الشلف,ص 3.

5. جداييني ميمي, جداييني سامية, **دور الحوكمة في إدارة مخاطر المصارف.** الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات, آفاق وتحديات, أيام 25_26 نوفمبر2008, الشلف, ص 3.

6. جهاد خليل, **دور الحكومة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية**. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، سبتمبر 2007، www.wafainfo.ps

7. حبار عبد الرزاق, **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي –حالة دول شمال إفريقيا–** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا,العدد السابع,السداسي الثاني 2009,مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا الشلف,ص ص 84–85.

8. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**.الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة:منافسة – مخاطر – تقنيات، يومي 6– 7 جوان، جيجل 2005، ص 5.

9. زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،مصر ،2008،ص189.

10. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**. منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2008، ص 231.

11. سمير الشاهد، اتحاد المصارف العربية، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**. 2002، ص ص61–62.

12. شريقي عمر، **دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضلاء الأورو مغاربي، 20 –21 أكتوبر2009، ص7.

13. طارق حماد عبد العال، **حوكمة الشركات– مفاهيم، مبادئ، تجارب–** الدار الجامعية، الإسكندرية،الطبعة الثانية،2007، ص ص 773–789.

14. طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول:" إصلاح النظام المصرفي الجزائري "في ظل التطورات العالمية الراهنة أيام 11–12 مارس2008 ورقلة. ص ص 9–11.

15. عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي،**الصناعة المصرفية العربية وتحديات لجنة بازل 2**.

16. عبد الرزاق خليل، الطيب داودي، **الحوكمة المؤسسية للبنوك**.جامعة الجزائر www.souforum.com

17. فريد كورتل وآخرون، **إدارة المخاطر على القروض المصرفية إشارة لحالة البنوك الجزائرية**. جامعة 20اوت 55سكيكدة، الجزائر، ص6.

18. لعراف فائزة, **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل.** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, علوم تجارية, المسيلة, 2010, ص 70.

19. لعراف فائزة, مرجع سابق, ص 70.

20. محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**. بنك الاستثمار القومي، جوان 2007، ص5. *www.saaid.net*

21. محمد زرقون، حمزة طبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل II**. الملتقى العلمي الدولي الثاني حول:" إصلاح النظام المصرفي الجزائري "في ظل التطورات العالمية الراهنة أيام 11-12 مارس2008 ورقلة. ص ص 4-5

22. محمد طارق يوسف، محمد هلال، **إرشادات الحوكمة في البنوك طبقًا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية**. مكتب جرانت ثورنتون،2010, ص 7.

23. محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية**. رسالة مقدمة للحصول على شهادة دكتور الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 2005، ص 2.

24. مريم الشريف جحنيط، **علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية**. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضلاء الأورو مغاربي، 20 -21 أكتوبر2009، ص15.

25. معراج عبد القادر هواري، أحمد عبد الحفيظ امجدل، **الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في إرساء قواعد الشفافية**.الأغواط، ص ص 12-13 http://s0s0.com

26. معارفي فريدة، مفتاح صالح، **المخاطر الائتمانية- تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها**-مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن، يومي 16- 18- افريل-2007، ص ص4-5.

27. ميرفت علي ابو كامل، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، 1428هـ 2007،الجامعة الإسلامية – غزة، ص 58.

28. ناصري وهيبة،**دور حوكمة البنوك في استقرار السوق** المالي. عنابة ،2008/2009 kenanaonline.com

29. نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21اكتوبر2009، سطيف، ص 2.

30. Abouch Mohamed and others, **Financial Stability: Definitions, Theoretical Foundations and Roles of the Central Banks** . International Research Journal of Finance and Economics2012,p 79.

31. Conformité à Bâle III, by SIX Financial Information , sur le site www.six-financial-information.com

32. Sapiens DECISION Basel III Solution, sur le site :www.sapiensdecision.com.